الغاء نظام الخدمة الالزامية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثره على التراجع التعليمي والالتزام الاخلاقي لدى الجيل الجديد

د. ايلاف عاصم مصطفى
الجامعة العراقية /كلية الاداب
elaf.assiam@gmail.com

د. عماد الشمري
جامعة بنغازي /كلية الاداب
emadseray@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/٨ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٠

الملخص

تناولت في هذا البحث موضــوع في غاية الأهمية الا وهو التجنيد الإلزامي بعد عام ٢٠٠٣ ولما له من تطورات وتبعيات بعد الغاءه، حيث حاولنا في هذا البحث كيفية تطبيق هذا النظام في الســنوات التي تسـبق عام ٢٠٠٣ و ما لهذا التطبيق من آثار سلبية كانت على المجتمع وكذلك الآثار السلبية لإلغاء هذا النظام من انتشار سلبيات كثيرة في المجتمع كالبطالة بين الشباب وانتشار المخدرات و المستوى التعليمي المتدني لفئة واسعة من الشباب والتي على مدى المتوسط والبعيد له من مخاطر على أمن المجتمع وتفككه الاجتماعي، كذلك توضـيح لعدد من الحلول لتلك المشـكلة من تشـجيع الشــباب على الانخراط بنظام الجندية عن طريق التشــجيع المادي وذلك بســن عدد من القوانين من زيادة رواتب المنتسبين لنظام التجنيد ومحاربة أي ظاهرة سلبية قادت الى انتشار هذه الظواهر الداخلية بين الشباب ومن خلال هذا البحث تتبعنا نظام التجنيد الإلزامي وتطوره التاريخي ومنذ بداية العهد العثماني عندما أعلن محمود الثاني في صيف عام ١٨٢٦ إطلاق هذا النظام ومن بعدها على ولايات الدولة واهملها ولايات بغداد والموصل والبصرة والذي انعكس على تسجيل نظام النفوس لإحصاء عدد الشباب الواجب عليهم الانخراط في الجندية وبعد ذلك تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ومن ثم التدرج والتطور التاريخي لهذا النظام وحتى عام ٢٠٠٣ ومن ثم الغاء هذا النظام موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الالزامية, التراجع التعليمي, الالتزام الاخلاقي. العراق الجديد

المقدمة

بعد سقوط نظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣، عمدت سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة الحاكم الأميركي المدني بول بريمير إلى إلغاء قانون التجنيد الإلزامي، وحلّ كافة التشكيلات العسكرية والأمنية، واعتماد نظام التطوع في المؤسسات الأمنية والعسكرية بدلاً من الخدمة منه كان النظام قبل عام ٢٠٠٣ يفرض على جميع العراقيين من الفاو إلى زاخو الذهاب إلى التجنيد الإلزامي مقابل رواتب ضئيلة جدًا لا تتجاوز حاجز ٢٥ دولارًا بالإضافة إلى رداءة الطعام والشراب والتعامل العنصري والمذهبي وقتها بحق المجندين. إن ما مر به العراق من كوارث وحروب وعمليات تهجير قسرية شملت مناطق العراق كافة خلفت اضطرابات نفسية حادة للجميع وخاصة فئة الشباب و المراهقين وبسبب بطء الإجراءات الحكومية وعدم تقديم الدعم المناسب لتلك العوائل ارتفعت نسبة الجريمة وتعاطي المواد المخدرة وانخفض المستوى العلمي للطلبة وازدادت اعداد المتسربين من الدراسة وانتشرت حالات لشباب يتشبهون بالنساء وأصبحوا عرضة لجميع أنواع الاستغلال وهو الامر الذي جعل الكثير من الباحثين وعلماء النفس والاجتماع في العراق يربطون بين ظهور وانتشار هذه الظواهر التي لم تكن مألوفة وبين الغاء نظام الخدمة العسكرية الالزامية .

المبحث الاول الاطار النظري

١-اشكالية البحث

ترافق اصدار الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر لأمره القاضي بحل الجيش العراقي وتشكيل جيش جديد يعتمد على نظام التطوع والغاء نظام التجنيد العسكري الإلزامي مع دخول العراق عصر الانفتاح الاقتصادي والاعلامي وارتفاع مستوى المعيشة بارتفاع الاجور وتطبيق نظام اقتصاد السوق الذي فتح الاسواق العراقية على مصراعيها امام البضائع والسلع والادوية والعقاقير والمنشطات واصبح الفضاء العراقي مفتوحا امام الفضائيات العالمية بمختلف توجهاتها كما ان الفضاء الرقمي اصبح متاحا للشباب العراقي المتعطش لكل جديد بعد حرمان امتد لسنوات طويلة ونتج عن هذا الوضع انتشار ظواهر لم يألفها المجتمع العراقي من قبل اصابت فئة الشباب وهي انتشار المخدرات والبطالة والميوعة وجرائم الاغتصاب والقتل والشذوذ والبطالة والتطرف الفكري والطائفي والهجرة خارج البلد من دون أن تجد الحكومات المتعاقبة حلا لتأهيل وتقويم عقول الشباب وبناء قدراتهم وامكانياتهم في مجال التنمية البشرية والتربوية والنفسية والاجتماعية. في هذه الاثناء ارتفعت اصوات لإعادة التجنيد الإلزامي وقد عرضت بالفعل مسودة قرار أمام مجلس النواب قبل ان تبادر الحكومة العراقية في عهد السيد محمد السوداني الى سحب القرار على اثر الانقسام الحاد في الآراء على منصات التواصل الاجتماعي بين مؤيد ومعارض للقرار ولذا تتحدد مشكلة هذا البحث بالسؤال الرئيس هو: ما مدى تأثير الغاء نظام التجنيد الالزامي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الانحدار المستوى التعليمي والاخلاقي للشباب في العراق ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الى سؤالين فرعيين هما:

- ما مدى تأثير الغاء الخدمة الالزامية على انتشار ظاهرتي تعاطي المخدرات والميوعة لدى الشباب في العراق؟
- ما مدى تأثير الغاء الخدمة الالزامية على انحدار مستوى التعليم و تفشي ظاهرة البطالة في العراق؟

٢-اهمية البحث

تعود أهمية البحث إلى أنّه يحاول الكشف عن موضوع في غاية الأهمية يتمثل بنظام التجنيد الالزامي لما لهذا النظام من دور في صـــقل الشـــباب وتربيتهم وتقوية شـــوكتهم وبناء جيل صـــلب مقاوم للظروف الصـــعبة من خلال الاستفادة من تجربة وخبرة الجيش، الذي له اساسيات صحيحة يبنيها في الانسان، ويعطيه نوعا من الضبط والخبرات، فضـــلاً عن انتشـــال المجتمع من قضـــايا الانحراف وغيرها هذا مع الاعتراف بالأخطاء الكثيرة التي رافقت تطبيق هذا النظام من الحكومات العراقية الســـابقة وكما تنبع اهمية البحث ايضـــا من اهمية وخطورة الظواهر الاجتماعية الناجمة عن الغاء هذا النظام والتي"،تهدد مســـتقبل فئة الشـــباب الفئة الاهم في المجتمع العراقي و تهدد نســـيج هذا المجتمع وطابعه المحافظ ودراســـة هذه الظواهر بأبعادها المختلفة تتطلب إعطائها القدر الكافي من الوعي وإعادة النظر في الكثير من الاعتبارات والانظمة والسياسات.

٣-اهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كما يلي:-

١- التعرف على خصـــائص نظام الخدمة العســـكرية الالزامية وطبيعة تطبيق هذا النظام في العقود الســـابقة وما رافق ذلك التطبيق من اخطاء ونجم عنه من اثار ايجابية.

٢- دراسة الاثار السلبية التي نجمت عن الغاء تطبيق هذا النظام سواء المتعلقة منها بأمن البلد وسلامته الاقليمية او تلك المتعلقة بسلامة نسيجه الاجتماعي.

٣- تشـخيص اثر الغاء النظام على اسـتشـراء بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة المتمثلة بتعاطي المخدرات لدى الشباب وانتشار الميوعة والبطالة وانخفاض المستوى العلمي لهم

٤- محاولة اقتراح الحلول الكفيلة بمعالجة اخطار هذه الظواهر او الحد من اثارها الســـلبية المهددة لأمن المجتمع وترابط نسيجه الاجتماعي .

٤-حدود البحث ومحدداته الزمانية والمكانية:

يقتصـر هذا البحث التعرف على دراسـة مدى تأثير الغاء نظام الخدمة الالزامية او التجنيد الالزامي على انتشـار الظواهر الاجتماعيـة الســـلبيـة في المجتمع العراقي داخـل العراق (الموقع الالكتروني ١) وللمدة الزمنيـة التي اعقبـت الاحتلال الامريكي للعراق وحل الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ وحتى وقت البدء بكتابة هذا البحث مطلع العام ٢٠٢٥ .

٥- منهجية البحث

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصـــفي الذي يقوم على جمع البيانات والإجابة عن أســـئلتها، للتعرف على نظام الخدمة الالزامية وتطوره التاريخي وعلاقة الغاء النظام بالظواهر الاجتماعية التي انتشـــرت في العراق بين فئة الشباب بعد عام ٢٠٠٣ من خلال جمع الملاحظات والحقائق عنها ومحاولة استنتاجها.

المبحث الثاني التطور التاريخي والاثار الامنية للخدمة الالزامية

١- التطور التاريخي لنظام الخدمة الالزامية في العراق:

تاريخياً، تم إدخال الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق من قبل العثمانيين في عهد عمر باشا. وبينما رحبت المجتمعات في بغداد بالقرار، رفضته القبائل العراقية بدءًا من ديالى في الشرق وحتى الجنوب ومنطقة الفرات الأوسط. التي شهدت عصيانا مدني في بعض مناطق واخر مسلحا في مناطق اخرى وأدى إلى هجمات أسفرت عن مواجهات دامية بين القبائل العراقية والقوات العثمانية قُتل فيها المئات. ومع ذلك، تم التصديق على الخدمة العسكرية الإلزامية كقانون ثابت في عهد مدحت باشا, و اعلن السلطان محمود الثاني في صيف عام ١٨٢٦ اطلاق نظام التجنيد الاجباري في الولايات العثمانية ومنها ولايات العراق الذي كان مقرا للجيش العثماني السادس وكانت السلطات المحلية الحاكمة في المدن والقرى نفسها هي من تقوم بتعبئة الجند عن طريق التجنيد الإجباري (ناظم ، ٢٠١٠، ص٢٣) , وقد تركت السلطات العثمانية لحكام الولايات كثير من الصلاحيات لاستثناء بعض الفئات حيث يتم رمي القرعة بين المؤهلين لخدمه العلم ولكي يشرع في تطبيق ذلك اللقانون على العراق فقد تم انشاء دوائر لتسجيل النفوس ،لذلك ارتبط تأسيس دوائر النفوس بعمليات التجنيد الاجباري ، ومحاولة تطبيق قوانين الخدمة الالزامية وكانت بدايات الخدمة الإلزامية تطبق على السراق او شاربي الخمر او العاطلين من فئة الشباب فيؤخذ للجندية ويرسلوه الى البصرة ومن هناك يذهبون الى اليمن ثم عدل سن التجنيد الى عشرين عام بعد صدور قانون جديد للجندية واصبح لزاما على كل فرد تقديم نفسه لدوائر التجنيد عند بلوغه العشرون سنه وكانت تجري عليهم القرعة ويعفى من الخدمة العسكرية جرحى العمليات العسكرية والمرضى بأمراض مزمنة وذوي الاعاقة والعوائل التي ليس لها معيل سواهم ,وطلاب العلوم الدينية وفلاحو الاراضي السنيه وهي الاراضي المملوكة للسلطان عبد الحميد الثاني وابناء القبائل البدوية الرحل والاشراف الكيلانيون الذين منهم نقيب اشراف بغداد ومشايخ الطرق الصوفية ومنتسبو الطريقة الرفاعية والاشراف الرفاعيون وغير المسلمين (مغتاظ ،ص٨٧), وفي سنه ١٨٨٥ صدر قانون جديد للخدمة العسكرية الاجبارية وبموجبه اصبحت مده الخدمة عشرين عام والاحتياط مدتها ست سنوات وخدمه الرديف مدتها ثماني سنوات وخدمه المستحفظ ومدتها خمس سنوات , وتفرض على من أدَّى الخدمات السابقة وعند الضرورة القصوى , ويُستخدم هؤلاء في الأعمال البسيطة لتقدمهم في العمر اما الخدمة في الاسطول فكانت مدتها اثنتي عشر سنه موزعه كما يأتي خدمة نظامية مدتها خمس سنوات و خدمة الاحتياط الاول مدتها ثلاث سنوات و خدمة الاحتياط الثاني ومدتها اربع سنوات (باغي، ١٩٩٦،ص٤٥) وأوجب القانون تأليف لجنه للتجنيد في كل قضاء برئاسة رئيس الوحدة الادارية وعضويه ضابط للتجنيد وكان برتبه مقدم (بكباشي) والقاضي وعضويه المجلس الاداري وطبق العثمانيون في العراق نظام البدل النقدي وهي ضريبة يرجع اصلها الى الجزية أبدل اسمها الى قانون البدل النقدي بعد تشريعه في عام ١٨٤٧ (طقوس، ٢٠١٣، ص٧٨), وقد اقتصر على غير المسلمين بدلا عن الخدمة العسكرية التي يؤديها المسلمون وعدت واجب الدفع وحددت بمبلغ (٢٧) قرشا و(٣٢)باره عن كل عائله وفي عام ١٨٥٦ تساوا المسلمون وغير المسلمين في الخدمة العسكرية او دفع البدل النقدي من الناحية النظرية الا ان الخدمة العسكرية بقيت في الواقع محصورة بالمسلمين

وحدهم وكان دافع البدل النقدي يخدم مده خمسه اشهر في اقرب مركز عسكري لداره وكان يدفع بدل وقدره مئة ليره عثمانية في اوائل القرن التاسع عشر ثم انخفض الى خمسين ليره ذهب وعند اكماله الخدمة ينتقل الى الخدمة في الاحتياط .ومستثنا من دفع البدل رجال الدين والعجزة والمصابون بالأمراض المزمنة (شاكر،٢٠٠٠،ص٩٧) .

اما جبايه البدل غير المسلمين فقد تولاها رجال الدين حتى سنه ١٩٠٢م وانتقلت الجباية الى موظفي الحكومة وبعد سريان قانون التجنيد الاجباري في بغداد وعلى جميع العراق حدثت ثورات في منطقه الفرات الاوسط وبالتحديد في منطقه الديوانية والحلة وكان السبب الرئيسي لقيامها هي كثرة الضرائب وقانون التجنيد الالزامي وعرفت هذي الثورة بثورة (الدغارة) (الوردي،١٩٩٦،ص١٣٢) .اما الطائفة اليزيدية فكانت رافضه لقانون التجنيد الاجباري بحجه ان ذلك يتعارض مع طقوسها الدينية ومع ذلك استطاع الوالي مدحت باشا فرض القانون عليهم من خلال حمله عسكريه عليهم الا ان الايزيديين قاموا سنه ١٨٧٢م بتقديم عريضة يطلبون فيها استثنائهم من الخدمة العسكرية بحجة انه يشغلهم عن اداء ديانتهم وزياره طاووس ملك [1*] وعلا الرغم من قيام الولاة العثمانيين بفرض الخدمة العسكرية من اول ايام صدورها ١٨٦٩م_١٩١٧ م اذ كان قانون التجنيد الالزامي اكثر القوانين العثمانية صرامه واثاره لكره العراقيين وحاولت الدولة تطبيق هذا القانون بحزم وشده ولكنها باءت بالفشل رفض المكلفون الحضور امام لجان التجنيد وازداد الهروب من الخدمة العسكرية بعد الالتحاق بالوحدات (أوزتونا، ١٩٩٠،ص٥٠), وعندما اعلن النفير العام بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ودخول العثمانيين الحرب سنه ١٩١٤م انتشر بين سكان بغداد (سفر علك) اي الهروب من الخدمة العسكرية , استمرت الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق حتى الحرب العالمية الأولى وخضوع العراق للانتداب البريطاني.بدأت بريطانيا في تشكيل القوات المسلحة العراقية بعد توليها السلطة الانتدابية على العراق بعد عام١٩٢٠ (النجار، ١٩٩١،ص٢٤٥). وخلال تأسيس النظام الملكي في العراق عام ١٩٢١، كانت هناك عدة محاولات من قبل الملك فيصل الأول لاقرار الخدمة العسكرية الإلزامية، في حين رفضت القبائل العراقية باستمرار إشراك أبنائها في الجيش خوفًا من إساءة استخدام المؤسسة سياسيًا. وخلال مؤتمر القاهرة في مارس ١٩٢١ ، تم الاتفاق على إنشاء جيش عراقي على غرار الجيش البريطاني، مع التدريب والمعدات البريطانية. أراد الملك فيصل جيشًا قوامه ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ جندي نما الجيش بالفعل من ٣٥٠٠ في عام ١٩٢٢ إلى ٧٠٠٠ في عام ١٩٢٧ ثم إلى ١١٥٠٠ في عام ١٩٣٢ (الباحثين العراقيين، ١٩٨٥،ص٢٨٧). أصبح الجيش مؤثرًا في البلاد ومنذ انضمام الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٣٢ ،الى عصبة الامم حاولت الأنظمة المتعاقبة تسخير القوات المسلحة لإبراز فكرة العراق الموحد، وفي هذه العملية، ترسيخ شرعيتها الخاصة. عند إنشائها، عملت القوات المسلحة كمعقل لرؤى أيديولوجية وسياسية مختلفة . ومع ذلك، بينما تصورت النخب العربية السنية والشيعية الجيش باعتباره الركيزة الأساسية للدولة القومية العربية، خشي آخرون، مثل الأكراد، من نواياه العنيفة

[1*]) طاووس ملك: هو شعار الديانة الايزيدية يؤمن الايزيدييبالملائكة السبع الذين خلقهم الله من نوره واوكل لكل منهممهمه خاصه ويعتقد الايزيديون ان الله امر طاووس ملكبمحاوله اقناع واخراج أدم من الجنة لكي يتكاثر البشر وبهمتزداد الارض ويعبدون الله ويرفض الايزيديين تسميتهمبعبده الشيطان لذا يسعون الى التقرب منه ويرى اليزيديينان طاووس ملك جدير بذلك لحبه الشديد لله اذ رفض انيسجد لغير الله حتى حينما عصى امره بالسجود لأدم اولالخلق.

وبالفعل، بعد عام واحد من تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في عام ١٩٣٥، حدث انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي، وكان ذلك أول محاولة من جانب المؤسسة العسكرية لتجاوز حدودها القانونية والدستورية، مما أدى لاحقًا إلى اغتيالات سياسية. ومن الجدير بالذكر أن الطموحات السياسية للمؤسسة العسكرية لم تتوقف عند هذا الحد، بل كانت تبحث دائمًا عن دور أكثر نشاطًا في الحكم، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى العديد من الانقلابات العسكرية في العراق(العزاوي، ٢٠٠٤،ص١٠٩).

لقد مهد الانخراط المستمر للمؤسسة العسكرية في السياسة العراقية الطريق لانقلاب نفذه حزب سياسي له أيديولوجية مميزة، وهو حزب البعث. وكانت النتيجة تسييس المؤسسة العسكرية في مقابل عسكرة السياسة التي كانت تحدث في الماضي وتأسيس "جيش أيديولوجي". وكانت هذه سابقة خطيرة تتناقض مع مبادئ إنشاء الجيوش الوطنية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فمنذ إدخال الخدمة العسكرية الإلزامية حتى سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، أدت عسكرة المجتمع إلى ظهور العديد من القادة العسكريين الأقوياء الذين شجعهم عدد العسكريين المتاحين للمشاركة في الانقلابات والحروب.

٢-الاثار الامنية لإلغاء نظام الخدمة الالزامية بعد عام ٢٠٠٣:

في أعقاب الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣، قام الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر بحل القوات المسلحة العراقية وإلغاء التجنيد العسكري. وفي البداية، كان من المقرر إعادة تشكيل القوات المسلحة العراقية كحرس حدود يتألف من ٥٠ ألف جندي ولكن بهدف مواجهة العنف غير المسبوق، في عام ٢٠٠٤، عندما كادت ان تنزلق البلاد إلى حرب طائفية، اضطر الأميركيون إلى إعادة إنشاء جيش عراقي بعد بضعة أشهر، تحت مسمى قوات الأمن العراقية. وبدءًا من عام ٢٠٠٩، تم اخلاء المدن الرئيسة في العراق وتركوا لقوات الأمن العراقية التعامل مع مصير بلادهم. لينسحبوا بعدها رسميًا من العراق في عام ٢٠١١، ترك الغاء نظام التجنيد الالزامي فراغًا ملأه المتطوعون في الجيش الجديد الذي شكلته الولايات المتحدة وانفقت عليه نحو ٢٠,٢ مليار دولار للتدريب والتجهيز (الموقع الالكتروني ٢) وهو الامر الذي اعطى للجيش العراقي في البداية تقدماً حاسماً في مواجهة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في العراق والجماعات المسلحة الاخرى. وبفضل الدعم الأميركي، أعيد تشكيل القوات المسلحة العراقية لتصبح قوة فاعلة ولكنها عانت من انهيار غير مسبوق في أعقاب الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في عام ٢٠١٤، والذي شهد تقليص القوات المسلحة إلى ٢٠٪ من قدرتها الأصلية وهو الامر الذي اضطر الدولة الى الاستعانة بالمتطوعين بعد فتوى الجهاد الكفائي التي اصدرها المرجع الشيعي الاعلى السيد علي السيستاني ومما يوجب الذكر انه وبسبب سرعة سقوط المدن وتقدم تنظيم داعش باتجاه بغداد ما كان للفتوى ان تنجح وما كان لتنظيم داعش ان يدحر لولا نظام الخدمة الالزامية الذي كان مطبقا في العراق قبل عام ٢٠٠٣ اذ ان معظم المتطوعين كانوا ممن ادى الخدمة الالزامية وكان جاهزا من حيث التدريب والكفاءة وبصرف النظر عن السياق السياسي وراء صعود وانهيار الجيش العراقي ، هناك خلفية اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقًا توجب اعادة النظر بقرار الغاء الخدمة الالزامية تتمثل بان نحو ٦٠٪ من سكان العراق تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا ، في حين تقدر نسبة البطالة بين الشباب في العراق بنحو ٣٦٪. يتخرج

حوالي ٧٠٠٠٠٠ عراقي كل عام ويحتاجون إلى وظائف، والقطاع العام غير قادر ببساطة على استيعاب هؤلاء الخريجين(الموقع الالكتروني ٣) . وكان نظام الخدمة الالزامية يوفر فترة زمنية كافية للدولة لإعداد فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه الاعداد بالإضافة الى ان التجنيد الالزامي قد يوفر فرص عمل مؤقتة للشباب بعد ان يعاد نظام التجنيد ويتم تنظيم سلم رواتب معقول للجنود المكلفين بالخدمة الالزامية كما ان اعادة النظام سيبث روح الشباب في الجيش العراق ويوفر له ديمومة النشاط خاصة اذا ما علمنا ان متوسط أعمار منتسبي وزارة الدفاع ممن تطوعوا بعد عام٢٠٠٣ يصل حاليا الى ٤٠ عاما وهي أعمار ليست قتالية وهو ما يؤكد الحاجة الى دماء شابة تؤدي مهامها باقتدار. كما ان وزارة الدفاع العراقية وفي تبريرها لدعوتها البرلمان لتشريع قانون خدمة العلم عام ٢٠٢٤ اعترفت بتناقص القوى البشرية الشابة التي تخدم في الجيش منذ سنوات عدة، خصوصاً بعد انتهاء الحرب على "داعش" والحاجة إلى تجديد الدماء وإكمال النواقص في عدد من التشكيلات التي قاتلت التنظيم الإرهابي لسنوات (وزارة الدفاع العراقية، ٢٠٢٤).

المبحث الثالث الاثار الاخلاقية والعلمية لإلغاء الخدمة الالزامية

١- تدهور المستوى التعليمي والثقافي للشباب:

تأسس نظام التعليم في العراق عام ١٩٢١، بعد تأسيس المملكة العراقية، . وقد استلهم التعليم من نظام التعليم التركي قبل الحرب العالمية الأولى، مع بعض التأثيرات من نظام التعليم المصري. وشجع على تنمية المهارات الأساسية للطلاب، مثل القراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى تدريس المواد الدينية والثقافية والفنية. وكان الهدف إعداد جيل من المثقفين والإداريين لخدمة الدولة.وفي عام ١٩٦٠، تم توزيع الكتب المدرسية مجانًا على طلاب المدارس الابتدائية، وتم توفير ٦٠٪ من الكتب المدرسية للمدارس الثانوية للطلاب الفقراء، بينما تم بيع الكتب المتبقية بسعر التكلفة. وبحلول أوائل السبعينيات، أصبح التعليم شاملًا ومجانيًا على جميع المستويات، وإلزاميًا على المستوى الابتدائي(ألاعظمي، ١٩٦٧، ص٦٢). وخلال هذه المدة، كان نظام التعليم في العراق واحدًا من أفضل الأنظمة في المنطقة، وأشادت به المنظمات الدولية

كان الإنفاق العام على قطاع التعليم يشكل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٢٠٪ من ميزانية الحكومة العراقية. وكانت معدلات التسرب من المدارس في العراق من بين أدنى المعدلات في الشرق الأوسط. وانخفضت معدلات الأمية بين الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة إلى أقل من ١٠٪. وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم لكل طالب يبلغ ٦٢٠ دولارًا. وتم تحقيق المساواة تقريبا بين الجنسين في معدلات الالتحاق.

تعرض نظام التعليم في العراق لضربة قوية أثناء الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث انخفض الإنفاق العام على التعليم إلى النصف (٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين ارتفعت معدلات التسرب من المدارس إلى ٢٠٪. (غالي،٢٠٠٥)، وحتى عام ١٩٩١ . بقي نظام التعليم في العراق من بين الأكثر نموذجية في المنطقة. وكان معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية ١٠٠٪ وأظهر مستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة لكلا الجنسين. وفقًا لبيان حقائق اليونسكو الصادر في ٢٨ مارس ٢٠٠٣، كانت مؤسسات التعليم العالي، وخاصة تلك التي تركز على العلوم والتكنولوجيا، من المستوى الذي يفي بالمعايير الدولية وكان يعمل بها موظفون يتمتعون بجودة . تدهور نظام التعليم بشكل أكبر مع حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠ بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلاد لمدة ١٣ عاماً، مما أدى إلى إضعاف المؤسسات التعليمية وتدهور جودة التعليم وخفض مستوى المعلمين والطلاب وانخفضت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل حاد لتصل إلى ٢٩٪ في عام ٢٠٠١ و٥٣٪ في عام ٢٠٠٢ (غالي،٢٠٠٥). وحدث تدهور إضافي لنظام

شكل (١) التوزيع النسبي للتسرب من الدراسة في العراق.

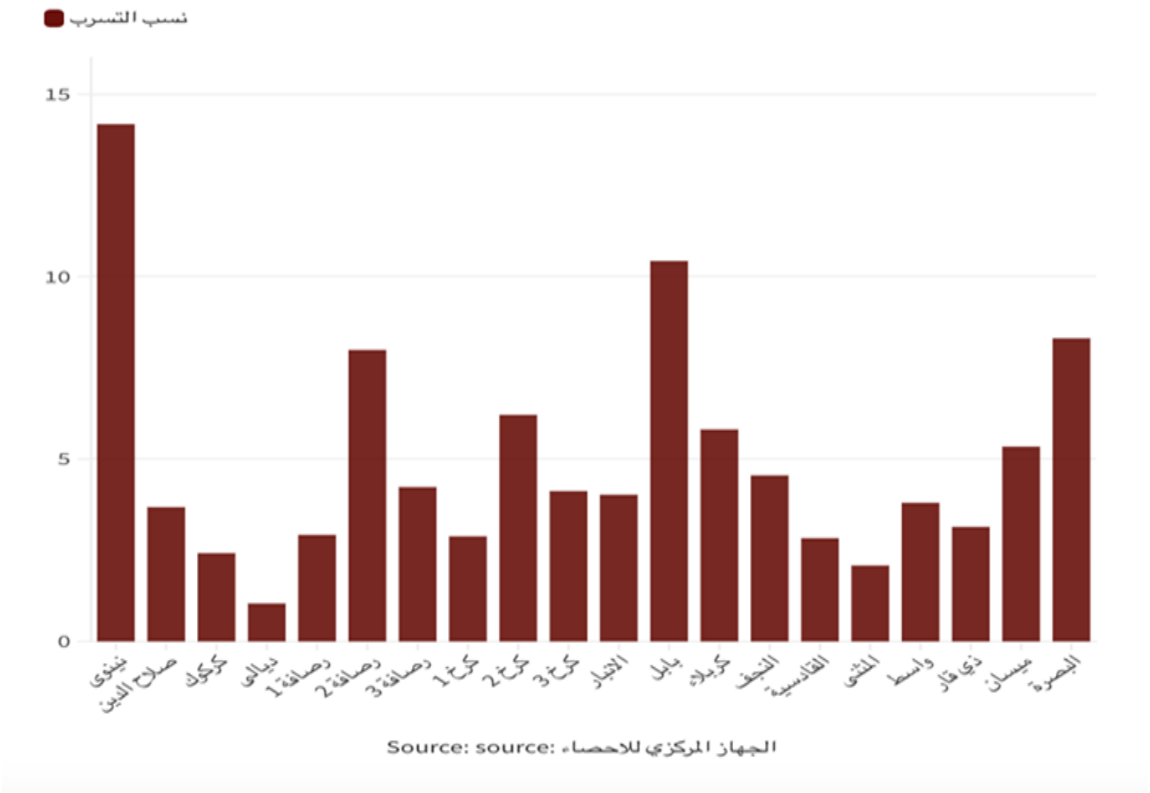

التعليم بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، في عام ٢٠١٠، بلغ عدد الأطفال خارج المدرسة، فوفقاً لتقرير اليونيسيف، ٣,٢ مليون طفل عراقي في سن الدراسة ٣٥ % من التسرب كان في المرحلة الابتدائية، و٤٥ % في المرحلة الثانوية. وخاصة في المحافظات المتضررة من الصراع. ووفقاً لليونيسيف، فإن تسرب التلاميذ عن الالتحاق بالمدارس يعني: "فشل الأطفال في سن الدراسة في الالتحاق بالمدرسة، أو تركها قبل إكمال المرحلة التعليمية التي يدرسونها بنجاح، سواء باختيارهم أو بسبب عوامل أخرى، فضلاً عن عدم الحضور لمدة عام أو أكثر". (الموقع الالكتروني ٤) وفي العراق، يعني التسرب ترك المدرسة قبل إكمال الصف السادس وفقًا لقانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦، والذي شمل الفئة العمرية "٦-١١" عامًا . ويرجع ارتفاع معدلات التسرب إلى انعدام الأمن الاقتصادي والتدهور السياسي في العراق بشكل عام، وخاصة في محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين. ويربط العديد من الأكاديميين والناشطين المدنيين ارتفاع معدلات التسرب بارتفاع معدلات الفقر وتدهور الظروف المعيشية. فقد ارتفع معدل الفقر إلى ٣١,٧٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٢٪ في نهاية عام ٢٠١٩، مما أدى إلى تفاقم الوضع التعليمي والمساهمة في تسرب العديد من الطلاب, وبحسب التقديرات المبنية على المخصصات الميزانية في العراق بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢١، بلغ الإنفاق العام على التعليم ٨٢ مليار دولار، بالإضافة إلى مليار دولار إضافية ادعت الولايات المتحدة أنها أنفقتها على تطوير التعليم في العراق خلال نفس الفترة(وينجر،٢٠٢٣،ص٤٦).

٢- انتشار ظاهرة(ميوعة) الشباب :

بدءا من عام ٢٠٠٣ والغاء نظام الخدمة الالزامية في العراق بدأت تتسع وتنمو مظاهر الانحراف السلوكي في أوساط طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات , فأصبحت مظاهر (التخنث والميوعة) تجد سبيلها في نفوس بعض الشباب هذا لا يعني ان هذه الحالة وليدة عام ٢٠٠٣ فقد كانت موجودة لكن بشكل محدود ومسيطر عليه فكان الافراد من اصحاب هذه الصفات مشخصون ومنبوذون الا ان هذه الحالة اخذت بالانتشار بعد الاحتلال الامريكي والغاء نظام الخدمة الالزامية التي كانت رغم وجود اخطاء في تنظيم عملها تعمل على تهذيب الشباب وزرع مبادي الرجولة والصلابة والتحمل في نفوسهم لقد كان"التدريب العسكري المنظم للشباب يساهم في تقليل الفوضى المستشرية في التصرف والذوق العام والملابس من خلال ما يرافق الخدمة العسكرية من برامج رياضية وثقافية او جوانب اخرى لها نفس القدرة على تقويم شخصية الشاب"فلم يكن من المألوف ان يظهر الرجال في المجتمع العراقي وبشكل علني ميوعتهم ونشبههم بصفات النساء: كأن تبدو في سلوكياتهم اليومية وطريقة كلامهم صيغة (الدلع) وهذا الأمر الذي قد يقلل من قيمة هؤلاء واتهامهم في رجولتهم ، لدرجة أن الكثير من الناس لا يفضلون التعامل مع مثل هؤلاء الرجال ، الذين تبدو عليهم صفات الأنوثة وبالتالي قد تلغي ذكوريتهم عند الاخرين.واصبحت حالة (الميوعة) وموضة الزي الجديد المتمثلة في اظهار الملابس الداخلية بأنزال البنطلون عن طريق فك الحزام امرا شائعا في بغداد والمحافظات . كما انهم يرتدون قمصانا مزركشة ويستخدمون مساحيق التجميل النسائية على وجوههم وينقشون الرسوم على اجسادهم بشكل لافت للنظر ويطيلون شعور رؤوسهم ليشدوها من الخلف ويقومون بتهذيب شعر الحاجب ويلبسون القلائد على الرقبة ويضعون المعاصم في اليد ويضعون الاقراط في الاذان مما يجعل، الكثير من الناس ينظرون اليهم على انهم مخنثون لقد نجم عن هذه الظواهر زيادة في الجرائم الجنسية لأحداث (اللواط، الاغتصاب، البغاء) في عموم العراق ومن خلال ملاحظة الجدول (١), يتبين لنا ارتفاعا كبيرا قد يصل الى الضعف في هذا النوع من الجرائم مع الاخذ بالاعتبار ان ما يسجل في مراكز الشرطة من بلاغات وشكاوى عن هذا النوع من الجرائم قد لا يشمل جميع الجرائم والحوادث المتحققة فعلا نتيجة لجنوح المتضررين سوآءا الافراد او عوائلهم الى السكوت وعدم التبليغ خوفا من الفضيحة او اللجوء الى الوسائل العشائرية لحل هكذا نوع من الحوادث سواء باستخدام السلاح واخذ الثأر او عير الجلسات العشائرية التي غالبا تنتهي بدفع اهل وعشيرة المعتدي دية مالية (فصل) وهو الامر الذي يبرز مقدار الانحدار الذي وصل اليه المجتمع بسبب التحولات التي اصابت المجتمع بعد عام ٢٠٠٣ وكان اهمها الغاء نظام التجنيد الالزامي.

جدول (١) الجرائم الجنسية لأحداث (اللواط، الاغتصاب، البغاء) في عموم العراق والإحصائيات لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٠.

ت	الشهر	العدد٢٠٠٦	العدد٢٠٢٠
1	كانون الثاني/يناير	33	84
2	شباط/فبراير	42	78
3	آذار/مارس	52	89
4	نيسان/أبريل	72	57
5	أيار/مايو	49	98
6	حزيران/يونيه	63	114
7	تموز/يوليه	42	117
8	آب/أغسطس	44	103
9	أيلول/سبتمبر	46	104
10	تشرين الاول اكتوبر	48	112
11	تشرين الثاني نوفمبر	60	98
12	كانون الاول ديسمبر	55	80
المجموع الكلي		606	1134

المصدر: وزارة الداخلية.

ويجمع اكثر الباحثين واصحاب الاختصاص وحتى بعض الجهات الرسمية في العراق ان انتشار هذه الظاهرة يعود الى البطالة والتفكك الاسري و ضعف التربية الأسرية وضعف أدارات المدارس والجامعات بسبب ضعف قانون الدولة والتوجه إلى القانون العشائري حال الى مخاوف المعلم في محاسبته للتلميذ ، و وقوف عشيرة التلميذ بجانبه ، فمن خلال هذا التصرف اعطت للتلميذ صورة بأنه هو الأقوى واضعفت دور المعلم أو المدرس في ممارسة واجباته التربوية والتعليمية كما ان ترهل لإعلام وفقدانه لوظيفته وانتشار الفضائيات التي تحرض على الميوعة والجنس مع كثرة المسلسلات الإباحية فالقنوات الاباحية التي اصبحت متاحة للجميع دون مانع او رادع او حتى رقابة حتى أصبح الجنس هو الذي يتلاعب في مخيلة ومشاعر المراهقين والشباب مع وجود غياب تام للثقافة الأخلاقية والتربية الروحية في المدارس والجامعات وعدم وجود برامج متخصصة في الثقافة النفسية والجنسية للشاب فينمو الشاب بشخصية فوضوية وغير متزنة و مقلدة , فضلا عن اهمال برامج التنمية البشرية للشاب مما يسبب شعوره بالكبت والسعي لإيجاد متنفس لإبراز شخصيته عن طريق تغيير مظهره او لباسه لجذب الانظار اليه , كما وان قيام بعض وسائل لإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بالدفاع عن قيم الميوعة والانحلال وتغذية القيم السلوكية السلبية دور في انتشار الظاهرة وقد توضح ذلك بعد محاولة الحكومة العراقية والبرلمان اعادة طرح اعادة نظام الخدمة العسكرية

الالزامية دفاعها المســتميت عن قرار الغاء هذا النظام وتتهم المنادين بتطبيقه بانهم يتخذون من اعادة العمل بالخدمة العسكرية سبيلاً إلى قمع السلوكيات الشخصية وعسكرة المجتمع عبر التسويق بأن الخدمة العسكرية ‘‘تقضي على الميوعة’’، وتحويلها إلى مادة لوضع ‘‘ملازم’’ على حرية التصرف واللبس وتستهدف بشكل أوضح (مجتمع الميم أو العابرين جنسياً) ،والشباب الذين يلبسون ويتزيّنون وفق معايير تكسر النمط الذكوري السائد.أو حتى ظواهر اجتماعية عراقية حســب زعمها ان أبرز الحلول لمعالجة ظاهرة التميع في المجتمع العراقي ، قد يكون التجنيد الإلزامي الذي قد يسهم في معالجة هذه الظاهرة المريبة ولكن بجوار ذلك فلابد من تظافر جميع الجهود للحد منها والقضاء عليها بما فيها توفير فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة و دعم وإسناد قانون الدولة وخاصة الجهات الأمنية وأخبارهم عن أماكن نمو واستفحال اي ظاهرة سلبية قد يكون لها تأثير مباشر في نخر الأسرة والمجتمع .

المبحث الثالث ارتفاع معدلات تجارة وتعاطي المخدرات لدى الشباب

كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ يشكل ممر عبور للمواد المخدرة المصنعة في إيران أو أفغانستان باتجاه أوروبا، حيث يقع العراق عند تقاطع منظومة عالمية معقدة لتهريب المخدرات تمتد عبر جنوب غرب آســيا وأفريقيا وأوروبا، ولا ســيما طرق البلقان والجنوب المرتبطة بتهريب المواد الأفيونية من أفغانســتان إلى أوروبا، عبر جنوب شــرق أوروبا، نحو المحيط الهندي وشــرق أفريقيا، بما في ذلك عبر شــبه الجزيرة العربية. ويتم "تهريب المخدرات داخل العراق عبر ثلاثة ممرات داخلية رئيسية، بما في ذلك في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من البلاد" .ان قرب العراق من طريقين رئيســيين لتهريب المخدرات عبر الحدود الوطنية يمتدان في الشــرق الأدنى والأوســط جعله ممرا مهما فالطريق الأول للتهريب عبر الحدود الوطنية هو ما يســمى بطريق البلقان، والذي كان بمثابة الممر الرئيســي للمواد الأفيونية الأفغانية إلى أوروبا منذ سبعينيات القرن العشرين.تم تهريب عشرات المليارات من الدولارات من المواد الأفيونية من أفغانستان وباكستان عبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي بعض الحالات عبر العراق، ثم إلى تركيا وإلى غرب البلقان قبل نقلها إلى الأســواق في أوروبا الغربية. "أما طريق التهريب الثاني فهو الطريق الجنوبي، حيث يتم تهريب المواد الأفيونية من أفغانســتان جنوباً عبر باكســتان والجمهورية الإســلامية الإيرانية نحو الخليج وأفريقيا (عباس ،٢٠١٧،ص٢٤)."بعد عام ٢٠٠٣ وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أصبح العراق مستهلكاً ومنتجاً ومهرباً رئيسياً للمخدرات المصنعة. وفي خضــم الانهيارات الأمنية والصــراعات الأهلية، كان على الحكومات المتعاقبة ببســاطة أن تتعامل مع أولويات أكثر إلحاحاً.وقد أدى ذلك إلى انتشــار تجارة المخدرات في البلاد، حيث يشــارك حوالي ١٠٠ ألف عراقي في هذه التجارة، خاصــة تجارة. الميثامفيتامين - المعروف باســم الكريســتال ميث - والكبتاجون هي المخدرات الأكثر انتشــارًا. ووفقًا لتقرير حديث صــادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد ارتفع اســتهلاك وإنتاج المخدرات المصنعة في البلاد على مدى السنوات الخمس الماضية. في عام ٢٠٢٢، ارتفعت عمليات ضبط الكبتاجون بنسبة ٣٣٨٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ (درويش،٢٠٢٤،ص٢٩٦). ففي اقليم كردســتان، يتم نقل الهيروين من إيران إلى تركيا ومنها إلى الأسواق الأوروبية. ولكن بسبب ارتفاع سعره، فإن الاستهلاك المحلي منخفض. وفي الوقت نفسه، في الجزء الغربي من العراق ـــــ وخاصة في محافظة الأنبار ـــــ يتم إعادة تصدير الكبتاجون من سوريا ولبنان إلى الأردن ودول الخليج، بالإضافة إلى استهلاكه محلياً. وتقول المتخصصة في مكافحة المخدرات زينب ساطع البيروتي إن هذه الحبوب غالباً ما تكون مشــبعة بمواد ضــارة، بما في ذلك الكبريت.ويســتخدم المتاجرون مجموعة من الأســاليب لنقل المخدرات بين

المدن، وحتى أن بعض المتاجرين ينقلون المخدرات جواً عبر الطائرات الشراعية والطائرات بدون طيار. وقد تم اعتراض أكثر من مليون حبة، بما في ذلك الكبتاجون واللاريكا، باستخدام هذه الطريقة أثناء طريقها إلى الكويت (قاسمي، ٢٠٢٤،ص١٧٦).

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصبحت مجموعة واسعة من المخدرات غير المشروعة متاحة على نطاق واسع في العراق ولكن بحلول عام ٢٠٠٥، كان العراق يستخدم كنقطة انطلاق للإتجار بالمخدرات. وقد أعربت هيئة مستقلة تابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة مراقبة المخدرات الدولية، عن مخاوفها من أن العراق، بسبب وضعه بعد الصراع، أصبح بلداً لعبور المخدرات القادمة من أفغانستان

شكل (٢) خريطة طرق نقل المخدرات من افغانستان الى اوربا .

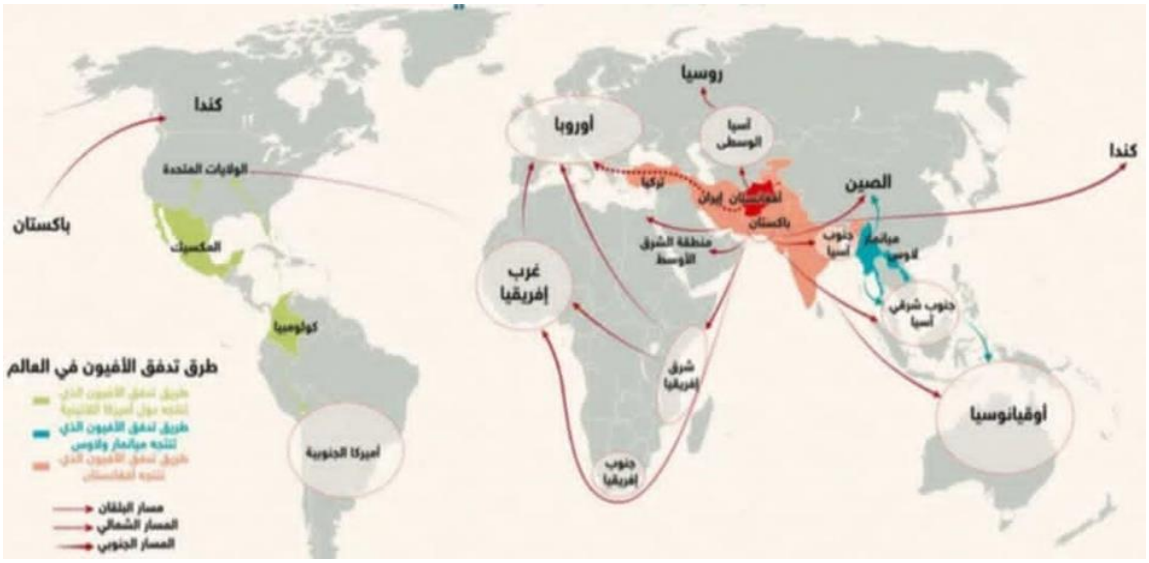

المصدر: https://www.google.iq/search

. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ارتفعت نسبة التعاطي للمخدرات بشكل خطير"، خاصة لمن كانت اعمارهم تتراوح بين ١٨ و٢٨ عامًا، كما ان النسبة ارتفعت ايضا عند من لا تتجاوز اعمارهم ١٥ عامًا.واخذت المخدرات "تُنقل إلى شرق وغرب وشمال العراق من الجنوب"، و هذا يشمل إقليم كردستان.ايضا وتحتل محافظتي البصرة وميسان المرتبتين الاولى والثانية كأعلى عدد من الاتجار بالمخدرات، تليها الأنبار والنجف وبغداد.في عام ٢٠١٩،(الفرع،٢٠٢٤،ص١٤١٠) كان هناك ٦٥١ اعتقالًا متعلقًا بالمخدرات في إقليم كردستان بين كانون الثاني وحزيران ووفقًا لبيانات حكومة إقليم كردستان لعام ٢٠١٨، كان هناك ١٠ آلاف "متعاطي للمخدرات" في إقليم كردستان وتأتي نحو ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من المخدرات عبر تهريبها عبر موانئ جنوب العراق، وكذلك الحدود مع الكويت وإيران. و استناداً إلى بيانات وإحصائيات الجهات الرسمية المخولة، فإن عدد المتهمين بالإتجار والتعاطي للمواد المخدرة من العام ٢٠٢٠ إلى النصف الأول من العام ٢٠٢٤ ما يقترب من (٥٩٣٠٠) شخص، والمخدرات المضبوطة بحدود (١٥إلى١٨) مليون حبة سنوياً، و(٣٠٠ إلى ٥٠٠) كغم من المواد المخدرة، وبحسب بيانات وزارة العدل فإنه حتى شهر آب ٢٠٢٣، فإن عدد المحكومين بجرائم المخدرات عامة بلغ (١٠٩٢٧) محكوماً، وبلغت نسبة المحكومين بجرائم التعاطي والاتجار بالمخدرات قياساً بإجمالي المحكومين (١٩٪ ((الفرع،٢٠٢٤،ص ١٤١٠). مجلس القضاء الاعلى العراقي أكد بأن المخدرات أصبحت ظاهرة متفشية بين الشباب ومن كلا الجنسين، وذلك في بيان صدر عنه في أيار٢٠٢١ ، تضمن تصريحا لقاضي تحقيق محكمة المسيب نبيل الطائي، قال فيه بأن نسبة الإدمان بين الشباب قد تصل إلى ٥٠٪ "لكن هذا الأمر غير

مكتشف بنحو رسمي".ويشير إلى أن الاشخاص الذين يعملون بتجارة وترويج المخدرات متواجدون في جميع المناطق، وأن "٧٠٪ منهم متواجدون في الأحياء الفقيرة والمناطق التي تكثر فيها البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية ."مع تدهور الأوضـــاع الاجتماعية في العراق ،بعد دخول تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ ازدادت حالات الإدمان على المخدرات بين العراقيين. ودفع ارتفاع معدل البطالة، وخاصـــة بين الشـــباب، العديد من العراقيين إلى البدء في استخدام الميثامفيتامين ، الذي وصفه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنه "المخدر الرئيسي المثير للقلق" في العراق. وفاقم وباء فيروس كورونا المشكلة، حيث وجه ضربة قوية للاقتصاد العراقي الهش وقلص فرص العمل.

في محافظة الانبار تمكن تجار المخدرات من تهريب ملايين الحبوب من الأمفيتامين شـــديد الإدمان كبتاجون إلى المحافظة ومن هناك إلى محافظات أخرى. لم يصـــبح طريق التهريب هذا "قناة إقليمية رئيســـية لتهريب المخدرات فحسب، بل أصبح أيضًا سوقًا مربحة" لأن الكبتاجون مخدر رخيص نسبيًا.ومما يفاقم مشكلة المخدرات في العراق ويثبت التأثير الكبير لإلغاء نظام التجنيد الالزامي انتشار تعاطي المخدرات بين الاحداث ففي عام ٢٠٢٢ وجد ان نسبة الملقى القبض عليهم من الاحداث بسبب تعاطي المخدرات تشكل نحو ٨٪ من اجمالي المتهمين الاحداث جدول (٢) شكل (٣) .

جدول(٢) التوزيع الجغرافي للمتهمين بتعاطي المخدرات واجمالي المتهمين الاحداث في العراق باستثناء كردستان لعام ٢٠٢٢.

ت	المحافظة	عدد الاحداث المتهمين بتعاطي المخدرات	اجمالي المتهمين الاحداث
1	بغداد	**41**	**543**
2	ديالى	**2**	**28**
3	بابل	**6**	**33**
4	كربلاء	**3**	**20**
5	النجف	**4**	**24**
6	القادسية	**2**	**51**
7	واسط	**1**	**12**
8	ذي قار	**2**	**11**
9	المثنى	**1**	**57**
10	ميسان	**7**	**25**
11	الانبار	**1**	**109**
12	نينوى	**6**	**98**
13	كركوك	**4**	**56**
14	صلاح الدين	**8**	**78**
15	البصرة	**43**	**167**
16	العراق	**131**	**1312**

وربط البعض في العراق بشكل مباشر بين ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وزيادة الإدمان. على سبيل المثال، قالت إدارة شـرطة البصـرة إن ٩٧٪ من متعاطي المخدرات الذين تم القبض عليهم في عام ٢٠١٨ كانوا عاطلين عن العمل، وكان ثلثاهم في سن ٢٥ عامًا أو أقل؛ وذكرت محكمة استئناف البصرة أن ٩٠٪ من المعتقلين بتهمة تعاطي المخدرات في نفس الوقت تقريبًا كانوا عاطلين عن العمل. ومن المؤسف أنه لا توجد أرقام رسمية موثوقة، ، وفقًا لبعض تقديرات المنظمات غير الحكومية. (علوان، ٢٠٢٤،ص٤٣٣) وكانت معظم المخدرات المهربة إلى العراق في البداية من إيران، لكن دولًا أخرى بدأت في تصدير المخدرات إلى العراق ونقلها إلى الدول المجاورة. ووفقًا لقائد شرطة البصرة في عام ٢٠١٩، فإن ٨٠٪ من المخدرات التي تدفقت إلى المدينة جاءت من إيران. بالإضافة إلى ذلك، تستغل العديد من عصابات المخدرات المواسم الدينية التي تنطوي على زيارة الأضـــرحة المقدســـة في النجف وكربلاء لتهريب أنواع مختلفة من المخدرات. لكن في السـنوات الأخيرة، كانت سـوريا مصـدرًا لتهريب المخدرات إلى العراق أيضًـا. كان لارتفاع مسـتوى إنتاج الأمفيتامين في لبنان وسوريا تأثير غير مباشر على محافظة الانبار(علوان، ٢٠٢٤،ص٤٣٣).

شكل (٣) التوزيع الجغرافي للمتهمين بتعاطي المخدرات

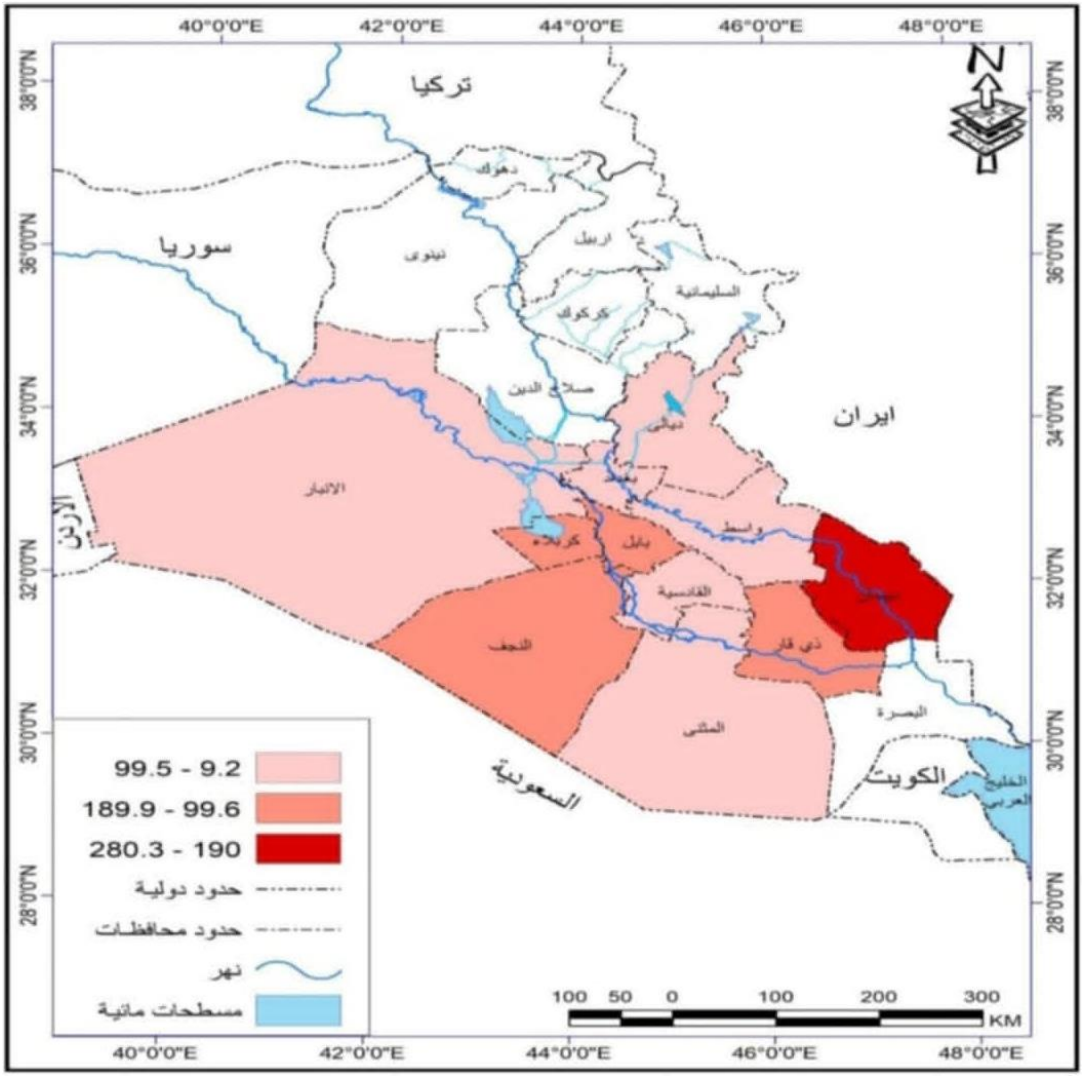

الاستنتاجات

١- إنَّ الغاء الخدمة الالزامية في العراق حرم المجتمع من إعداد جيلٍ من الشباب أكثر قدرة على مواجهة مصاعب الحياة، مُلِمٍّ بالحقوق والواجبات، ومتحفِّز لحفظ الدولة وسيادتها، ويسهم في تعزيز منظومة القيم والأخلاق والانضباط والالتزام بالهُوية الوطنية.

٢- أن سـن قانون جديد للخدمة الالزامية في الجيش العراقي سـيمثل خطوة نحو صـهر المكونات المجتمعية في جيش تختفي فيه الفروقات والنزعات الطائفية والقومية التي تكرست منذ عشرين عاما.

٣- ان سن قانون جديد للخدمة يقود الى توفير مردود مالي للعاطلين عن العمل حيث سيصل راتب المجند الى ٧٠٠ الف دينار عراقي شهريا (حوالي ٥٠٠ دولار) كما أنه سيندمج في الخدمة كل أبناء الوطن وينصهروا بها.

٤- ان الغاء نظام الخدمة الالزامية ســاهم وبشــكل كبير في ازدياد ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشــارها بشــكل متسارع خاصة بين الشباب والاحداث.

٥- ان العوامل المؤدية الى انتشــار المخدرات موجودة في مجتمعنا فبالإضــافة الى الغاء نظام الخدمة الالزامية فان تردي الاوضاع والبطالة وغيرها ساعدت على ظهور مجاميع اتخذت من هذا المجال مصدر للحصول على المال.

٦- يعاني النظام التعليمي في العراق من افتقار إلى الوســائل التعليمية المناســبة، خاصــة في المناطق النائية والفقيرة. فعدم توفير الوسـائل التعليمية المناسـبة يؤدي إلى تراجع مسـتوى التعليم وانخفاض معدلات النجاح للطلاب. وهذا يعود بشــكل مباشــر إلى عدم الاهتمام بالنظام التعليمي وعدم تخصــيص الموارد اللازمة لتطويره. لحل هذه المشكلات.

التوصيات

١- اقرار قانون جديد لخدمة العلم يوفر بيئة صـلبة للجيل الجديد تمكنه من مواجهة ظروف الحياة وصـعوباتها وتبعده عن الانحرافات والسلوكيات غير المهذبة.

٢- وضـع منهاج عمل مشـترك يشـمل المختصـين في الجهات المعنية بمكافحة المخدارت ومختصـين في مجالات الصحة والقانون والاجتماع والتربية وعلم النفس والجهات التنفيذية ويطبق على ارض الواقع

٣- تطوير قدرات الكوادر التعليمية وتوفير التدريب المناســب لعم ، لتمكينهم من تحديث أســاليب التدريس وتطبيق أحدث التقنيات التعليمية. ويجب أن تشــجع الحكومة العراقية الأســاتذة والخبراء في مختلف المجالات على المساهمة في تحديث المناهج التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة.

٤- ضـرورة -ان تضـطلع المؤسـسـات الامنية بدورها الفعال والتصـدي لكل من يحاول التهرباو المتاجرة بالمخدرات وانزال اقسى العقوبات بهم

٥- اشـاعة الوعي الديني بين الشـباب لتحصـينه امام الموجات الفكرية من خلال علماء الدين وخطباء المسـاجد والجوامع والمدارس والكليات الاذاعات العراقية المسموعة والمرئية من خلال نشر الوعي الديني وارشاد الشباب .

المصادر

اولاً_ الكتب:

١- الأعظمي، الشيخ هاشم، تاريخ جامع أبي حنيفة ومساجد الأعظمية، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧.

٢- النجار ،جميل موسى ,الإدارة العثمانية في ولاية بغداد , ج١ ,ط١, مطبعة مدبولي .القاهرة . ١٩٩١.

٣- الوردي، علي , لمحات اجتماعيه من تاريخ العر اق الحديث ,ج١ , انتشارات الشريف الرضي , بغداد . ١٩٩٦.

٤- اوزتونا، يلماز, الدولة العثمانية , ت عدنان محمود الانصاري, ج٢ , ط١ , مؤسسه فيصل .تركيا . استنبول .١٩٩٠.

٥- شاكر، محمود , العهد العثماني , ط٤ , المكتب الاسلامي ،بيروت ، ٢٠٠٠م .

٦- طقوس، محمد ســهيل , تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى لانقلاب على الخلافة , ج ١٣ , ط١ , دار النفائس ،بيروت ،٢٠١٣.

٧- عباس العزاوي ,تاريخ العراق بين احتلالين ,ج٨ ,ط١ , الدار العربية للموسوعات , بيروت –لبنان .٢٠٠٤.

٨- قاسـمي ، احمد وجداي ،سـليم ، تأثير مواقع التواصـل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية . الطبعة الاولى . المانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٤ .

٩- نخبه من الباحثين العراقيين ,حضارة العراق , ج١٠ , بغداد .١٩٨٥ .

١٠_ لونكريك، ستيفن همسلي , اربع قرون من تاريخ العراق الحديث , ت جعفر الخياط , ط١ , بغداد ,١٩٤١م.

١١-اســماعيل احمد باغي , الدولة العثمانية في التاريخ العر بي الاســلامي الحديث ,ط١ ,الرياض .مكتبة العبيخان ، ١٩٩٦.

ثانيا _الرسائل والأطاريح:

١- مغتاظ ،ماريا حسن , التجنيد في العراق ١٨٦٩_١٩٣٥ ,رساله ماجستير , غير منشورا ,كلية الآداب , جامعة بغداد .

٢_ناظم، ســامي ، ســياســي الدولة العثمانية تجاه الأقليات العراقية والطوائف ألدينية في ألعراق ١٨٥٦_١٩٠٨ , أطروحة دكتوراه , غير منشورا, كلية التربية , جامعة القادسية , ٢٠١٠ .

ثالثاً _الدوريات والمجلات:

١- الفرع ، وجدان رحم خضـير و شـرشـاب ،حسـن دنيف.. " دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق إنموذجا " ،مجلة سر من رأى . عدد : ٦٧ ،٢٠٢٤.

٢- علوان ، بتول حسـين و احمد عدنان عزيز. ٢٠٢٤ . " التعددية والتسـامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع " . جامعة بغداد – مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية . عدد : ٢ . ٤٣٣ . DOI: https://doi.org/١٠,٣٥٥١٦/٠١٠٣-٠٤٦-٩٨٨-٠٣١

٣- وينجر، مارجاريت (٢٠٢٣). "نظام التعليم في العراق: نظرة عامة". الهيئة الوطنية للتعليم والبحث العلمي . المجلد ١٣، العدد ٢-أغسطس ٢٠١٦.

٤-اســامة عباس واخرون ، المخدرات والادمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠١٧ .

٥-درويش ، مجيد مجهول،" التنظيم القانوني لدور الادارة في مكافحة المخدرات " . مجلة اوروك للعلوم الانسانية . عدد : ١ ، ٢٠٢٤.

رابعا- الدوائر الحكومية:

١- بيان لوزارة الدفاع العراقية صدر في ١٥ اب ٢٠٢٤ لتبرير تشريع قانون الخدمة الالزامية في البرلمان العراقي.

خامسا- المواقع الالكترونية:

_1https://almerja.com/more.php?idm=155097
_2https://ar.wikipedia.org/wiki
_13https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate14
https://www.unicef.org/iraq/ar/_4

٥_غالي، حسن (٢٢٥) "تدمير نظام التعليم في العراق تحت الاحتلال الأميركي"، www.globalresearch.ca ١١ مايو/أيار ٢٠٠٥،

هەڵوەشاندنەوەی خزمەتی سەربازیی ئیجباری لە عێراق لە دوای ساڵی ٢٠٠٣ و کاریگەرییەکەی لەسەر دابەزینی پەروەردەیی و پابەندبوونی ئەخلاقی لە نێو نەوەی نوێدا

دکتۆر ئیلاف عاسم مستەفا

زانکۆی عێراق – کۆلێژی ئاداب

دکتۆر عیماد الشمەری

زانکۆی بنغازی – کۆلێژی هونەر

ئیمەیڵ: elaf.assiam@gmail.com

پوختە

ئەم توێژینەوەیە باس لە بابەتێکی زۆر گرنگ دەکات: وەرگرتنی ئیجباری لە دوای ساڵی ٢٠٠٣ و پێشهاتەکان و دەرئەنجامەکانی دوای هەڵوەشاندنەوەی. توێژینەوەکە لێکۆڵینەوە لە چۆنیەتی جێبەجێکردنی سیستەمی وەرگرتنی سەربازی دەکات لە ساڵانی پێش ساڵی ٢٠٠٣ و کاریگەرییە نەرێنییەکانی لەسەر کۆمەڵگا. هەروەها لێکۆڵینەوە لە دەرئەنجامە نەرێنییەکانی هەڵوەشاندنەوەی ئەم سیستەمە دەکات، لەوانەش بڵاوبوونەوەی چەندین کێشەی کۆمەڵایەتی وەک بێکاری گەنجان، بەکارهێنانی مادە هۆشبەرەکان و کەمی ئاستی خوێندنی بەشێکی زۆری دانیشتوانی گەنجان. ئەم پرسانە مەترسی مامناوەند و درێژخایەن لەسەر ئاسایشی کۆمەڵایەتی و یەکگرتوویی دروست دەکەن.

توێژینەوەکە زیاتر چەند ڕێگەچارەیەک بۆ ئەم کێشانە پێشنیار دەکات، لەوانە هاندانی گەنجان بۆ بەشداریکردن لە خزمەتکردنی سەربازی لە ڕێگەی هاندانە داراییەکانەوە. ئەمەش دەتوانرا بە دەرکردنی یاسای زیادکردنی مووچەی

سەربازەکان و بەرەنگاربوونەوەی هەر دیاردەیەکی نەرێنی کە بەشدار بوو لە سەرهەڵدانی ئەم پرسە کۆمەڵایەتیانە لە نێو گەنجاندا بەدەستبهێنرێت.

ئەم لێکۆڵینەوەیە شۆڕپێی مێژوو و پەرەسەندنی سیستەمی ئیجباریی سەربازگە دەگرێتەوە، سەرەتا لە دامەزراندنی لە سەردەمی عوسمانیدا دەستپێدەکات کاتێک سوڵتان مەحمودی دووەم لە هاوینی ساڵی ١٨٢٦دا ناساند، دواتر سیستەمەکە درێژکرایەوە بۆ پارێزگاکانی دەوڵەتی عوسمانی، بەدەر لە بەغدا و موسڵ و بەسرە، ئەمەش کاریگەری لەسەر تۆمارکردنی هاوواڵتیان هەبوو بۆ مەبەستی وەرگرتنی سەربازی. دوابەدوای دامەزراندنی دەوڵەتی عێراق لە ساڵی ١٩٢١، سیستەمی وەرگرتنی سەربازی بەرە بەرە گەشەی مێژوویی بەخۆیەوە بینی تا ساڵی ٢٠٠٣ و دواجار هەڵوەشایەوە، ئەمەش خاڵی سەرەکی ئەم توێژینەوەیە.

وشەی سەرەکی: خزمەتگوزاری سەربازی ئیجباری، عێراق، کاریگەری کۆمەڵایەتی، بێکاری گەنجان، پەروەردە، پابەندبوونی ئەخلاقی

The Abolition of Mandatory Military Service in Iraq after 2003 and Its Impact on Educational Decline and Moral Commitment among the New Generation

Dr. Elaf Asim Mustafa
Iraqi University – College of Arts
Dr. Emad Al-Shammari
University of Benghazi – College of ArtsEmail: elaf.assiam@gmail.com

Abstract

This research addresses a highly important topic: mandatory conscription after 2003 and the developments and consequences following its abolition. The study examines how the conscription system was implemented in the years prior to 2003 and its negative effects on society. It also explores the adverse consequences of abolishing this system, including the spread of numerous social problems such as youth unemployment, drug abuse, and the low educational attainment of a large segment of the youth population. These issues pose medium- and long-term risks to social security and cohesion.

The research further proposes several solutions to these problems, including encouraging youth to participate in military service through financial incentives. This could be achieved by enacting laws to increase the salaries of conscripts and combating any negative phenomena that contributed to the rise of these social issues among the youth.

This study traces the history and evolution of the mandatory conscription system, beginning with its establishment in the Ottoman era when Sultan Mahmud II introduced it in the summer of 1826. The system was subsequently extended to the provinces of the Ottoman state, excluding Baghdad, Mosul, and Basra, which impacted the registration of citizens for conscription purposes. Following the founding of the Iraqi state in 1921, the conscription system underwent gradual historical development until 2003, when it was ultimately abolished, which is the focal point of this study.

Keywords: Mandatory Military Service, Iraq, Social Impact, Youth Unemployment, Education, Moral Commitment